

زكاة

القرار رقم (IR-2021-305)

الصادر في الاستئناف رقم (Z-16266-2020)

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

المفاتيح:

حسم إيرادات استثمار مزكاة - رصيد أول العام لأرباح مرحلة - ثني الزكاة - فرض الزكاة على مال لا تجب فيه

الملخص:

مطالبة المستأنفة بإلغاء قرار الدائرة الابتدائية بشأن الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٥م المطعون عليه، فيما يخص البنود التالية: البند الأول (عدم حسم إيرادات الاستثمارات المزكاة) إذ إن الإيرادات سبق وأن تمت تزكيته في الشركة المستثمر فيها وبالتالي فلا يجب إعادة الزكاة على ذات المال تجنباً للثني في الزكاة. وفيما يخص بند (عدم حسم الاستثمارات في شركة... لعام ٢٠١٥م) يدعي المكلف بأن هذا الاستثمار طويل الأجل ومصنف ضمن القوائم المالية تحت الموجودات غير المتداولة. وفيما يخص بند (عدم بحث بند الدائنون للأعوام من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، موضوعاً) لكون الديون في الأصل الشرعي تمنع الزكاة، فضلاً عن أن الديون محلّ الخلاف لا ينطبق بشأنها معنى الحول فهي قصيرة الأجل وهو ما يستوجب عدم إضافتها للوعاء الزكوي للأعوام محلّ الخلاف. وفيما يخص بند (تعديل الخطأ في رصيد أول العام للأرباح المرحلة) يدعي المكلف وجود خطأ في إقراره لعام ٢٠١٣م، ولم تقم الهيئة بتعديل مبلغ الأرباح المبقاة نظراً لأن المكلف اعترض على قرار الهيئة في بند الاستثمارات لا بند الأرباح المبقاة - أجابت الهيئة بأنها تؤكد فيها على وجهة نظرها المقدمة أمام دائرة الفصل، كما أن ما أثاره المكلف في استئنافه لا يخرج عما سبق وأن تقدّم به وأجابت عنه الهيئة في حينه وتطلب الهيئة من الدائرة عدم قبول أي طلبات جديدة - ثبت للدائرة الاستئنافية فيما يتعلق بالبند الأول: تبين من استئناف المكلف أن الشركات المستثمر فيها التي يتعلق استئنافه بها هي شركات سعودية، وحيث إن أرباح الشركات السعودية تخضع للزكاة في تلك الشركات، فإنه لا يتم إخضاعها للزكاة مرة أخرى لدى الشركة المستثمرة منعا لثني الزكاة. وفيما يتعلق بالبند الثاني: فإنه يجب على المكلف أن يقدم القوائم المالية المراجعة للشركات الخارجية، أو يقدم ما يثبت دفع الزكاة عنها في بلد الاستثمار، وثبت عدم التزام المكلف بتلك الإجراءات. وفيما يتعلق بالبند الثالث تبين صحة النتيجة التي خلصت إليها الدائرة مصدرة القرار محل الطعن، وأن في الأسباب التي أقامت عليها قرارها ما يكفي لتأييد هذا القرار. وفيما يتعلق بالبند الرابع: تبين أنه ثبت أمام دائرة الفصل وجود خطأ في إقرار المكلف يتمثل في إضافة رصيد الأرباح المرحلة آخر المدة بدلا من رصيد أول المدة، ولم تنف الهيئة هذا الخطأ ولم توضح في مذكرتها الجوابية على استئناف المكلف قيامها بتصحيح الخطأ من تلقاء نفسها، وإبقاء هذا الخطأ من غير تصحيح يؤدي الى فرض الزكاة على مال لا تجب فيه الزكاة- مؤدى ذلك: قبول استئناف المكلف فيما يتعلق بالبندين الأول والرابع، ورفض ما سوى ذلك.

المستند:

- المادة (١٨٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ٢٢ / ٠١ / ١٤٣٥ هـ.
- القرار الوزاري رقم (8189/17) وتاريخ 1406/09/19 هـ.
- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء رقم (٢٢٦٦٥) وتاريخ 1424/04/15 هـ.

الوقائع:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الأحد ١٤٤٣/٠٣/٠٤ هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٠ م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات وضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣ هـ وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ ١٤٤١/١٠/١١ هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٠٢ م، من ... هوية وطنية رقم (...)، بصفته وكيلًا بموجب الوكالة رقم (...)، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (IRF-13-2020) الصادر في الدعوى رقم (Z-168-2018) المتعلقة بشأن اعتراض المكلف على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١٣ م وحتى ٢٠١٥ م، والمقامة من المكلف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

أولاً: رفض اعتراض المدعية/ شركة ... سجل تجاري رقم (...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فيما يتعلق بالثني في بند الاستثمارات محل الدعوى.

ثانياً: رفض اعتراض المدعية/ شركة سجل تجاري رقم (...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق بعدم حسم رصيد الاستثمار في شركة ... - دبي، من الوعاء الزكوي لعام ٢٠١٥ م.

ثالثاً: عدم قبول اعتراض المدعية/ شركة سجل تجاري رقم (...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق ببند الدائنين محل الدعوى لتقديمه بعد فوات المدة النظامية.

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المكلف (شركة ... و)، تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلف على قرار دائرة الفصل محلّ الطعن، فإنه يكفّر اعتراضه فيما يخص البنود التالية: البند الأول (عدم حسم إيرادات الاستثمارات المزكاة) ويدّعي المكلف بأن الإيرادات سبق وأن تمتّ تركيتها في الشركة المستثمر فيها وبالتالي فلا يجب إعادة الزكاة على ذات المال تجنباً للثني في الزكاة وذلك استناداً على القرار الوزاري رقم (8189/17) وتاريخ 1406/09/19 هـ، وفتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء رقم (٢٢٦٦٥) وتاريخ 1424/04/15 هـ. وفيما يخصّ بند (عدم حسم الاستثمارات في شركة ... لعام ٢٠١٥ م) فيدّعي المكلف بأن هذا الاستثمار طويل الأجل ومصنف ضمن القوائم المالية تحت الموجودات غير المتداولة، كما أن ظهور إيرادات هذه الاستثمارات ضمن أرباح الشركة باعتبار القاعدة الشرعية الموجبة لزكاة غلّة المستغلات وإعفاء أصل المستغلات من الخضوع للزكاة، وفيما يخصّ بند (عدم بحث بند الدائنين للأعوام من ٢٠١٣ م حتى ٢٠١٥ م، موضوعاً) فيدّعي المكلف بأن الزكاة لا تجب إلا بتوفر شروطها، وأن الديون هي في الأصل الشرعي تمنع الزكاة، فضلاً عن أن الديون محلّ الخلاف لا ينطبق بشأنها معنى الحول فهي قصيرة الأجل وهو ما يستوجب عدم إضافتها للوعاء الزكوي للأعوام محلّ الخلاف ويطلب المكلف نظر هذا البند موضوعاً، استناداً على القرار الوزاري رقم (961/32) وتاريخ 1418/04/22 هـ، المُجيز للنظر للاعتراض بعد فوات المدة النظامية حال أحقيّة

المكلف بالاعتراض موضوعاً، وفيما يخص بند (تعديل الخطأ في رصيد أول العام للأرباح المرحلة) فيدعي المكلف وجود خطأ في إقراره لعام ٢٠١٣م، حيث تم أخذ رصيد الأرباح المرحلة آخر الفترة بمبلغ (٣٦٦,٧٧٢,٦١٠) ريال، ولم تأخذ الهيئة في الاعتبار ما حال عليه الحول بمبلغ (٦٠,٣٣٢) ريال، ولم تقم الهيئة بتعديل مبلغ الأرباح المبقة نظراً لأن المكلف اعترض على قرار الهيئة في بند الاستثمارات لا بند الأرباح المبقة، وعليه فإن المكلف يطلب نقض قرار دائرة الفصل لما تقدّم من أسباب.

وفي يوم الأحد ١٤٤٢/١١/٢٥هـ، الموافق ٢٠٢١/٠٧/٠٤م، قررت الدائرة عقد جلسة ترافع إلكتروني لمدة (١٠) أيام، فورد من المكلف مجموعة من المستندات لا تخرج في مضمونها عما سبق وأن تقدّم به، كما ورد من الهيئة مذكرة تجيب فيها عن استئناف المكلف، تؤكد فيها على وجهة نظرها المقدمة أمام دائرة الفصل، كما أن ما أثاره المكلف في استئنافه لا يخرج عما سبق وأن تقدّم به وأجابت عنه الهيئة في حينه وتطلب الهيئة من الدائرة عدم قبول أي طلبات جديدة للمكلف استناداً على المادة (١٨٦) من نظام المرافعات الشرعية، وتتمسك الهيئة بصحة إجراءاتها وسلامته، وتطلب ردّ استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل لما تقدّم من أسباب.

وفي يوم الثلاثاء ١٤٤٣/٠٢/٢١هـ، الموافق ٢٠٢١/٠٩/٢٨م، وبعد الاطلاع على المذكرات الخاصة بالاستئناف والرد عليها، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، تقرر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها، وعليه قررت قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

الأسباب

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، وبعد اطلاع الدائرة على استئناف المكلف وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وحيث يكمن اعتراض المكلف فيما يخص بند (عدم حسم إيرادات الاستثمارات المزكاة) بأن الزكاة تمت جبايتها ابتداءً من الشركة المستثمر فيها ولتجنب وجود ثني الزكاة على ذات المال فيطلب المكلف حسم هذا البند من الوعاء الزكوي، في حين دفعت الهيئة بأنها تتمسك بصحة إجراءاتها وسلامته وتطلب ردّ استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل. وحيث ثبت من القرار محل الطعن أن المكلف يطبق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة، وحيث إن تلك الطريقة تتطلب إثبات حصة المكلف في أرباح الشركات الشقيقة في دخل السنة التي تحققت فيها تلك الأرباح، وتتم إضافة هذه الأرباح أيضاً إلى رصيد الاستثمار، وحيث إن إضافة الأرباح إلى دخل السنة وحسم الاستثمار الذي تمت تعليته بهذه الأرباح يزيل أثر تلك الأرباح على الوعاء الزكوي، وحيث إن الهيئة لم تحسم الاستثمارات بنفس المبلغ الظاهر في قائمة المركز المالي، فإن ذلك يؤدي إلى خضوع تلك الأرباح للزكاة، والتي خضعت للزكاة في الشركات المستثمر فيها، حيث تبين من استئناف المكلف أن الشركات المستثمر فيها التي يتعلق استئنافه بها هي شركات سعودية، وحيث إن أرباح الشركات السعودية تخضع للزكاة في تلك الشركات، فإنه لا يتم إخضاعها للزكاة مرة أخرى لدى الشركة المستثمرة منعا لثني الزكاة، الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى قبول استئناف المكلف وتعديل قرار دائرة الفصل بتقرير عدم حسم حصة المكلف في أرباح الشركات المستثمر فيها من الدخل السنوي لكل عام من أعوام الخلاف، وتقرير حسم استثمارات المكلف من وعاء الزكاة بنفس المبلغ المثبت في قائمة المركز المالي المعدة في نهاية كل عام من أعوام الخلاف.

وفيما يخص استئناف المكلف بشأن بند (عدم حسم الاستثمارات في شركة... لعام ٢٠١٥م) فيمكن اعتراض المكلف بأن هذا الاستثمار طويل الأجل ومصنف ضمن القوائم المالية تحت الموجودات غير المتداولة، في حين دفعت الهيئة بأنها تتمسك بصحة إجراءاته وسلامته وتطلب رد استئناف المكلف وتأيد قرار دائرة الفصل. وبعد فحص ملف القضية وما احتواه من أوراق، وحيث إنه وفقاً للإجراءات المطبقة على عموم المكلفين فإنه يجب على المكلف أن يقدم القوائم المالية المراجعة للشركات الخارجية، أو يقدم ما يثبت دفع الزكاة عنها في بلد الاستثمار، وحيث ثبت عدم التزام المكلف بتلك الإجراءات، الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى رفض استئناف المكلف بخصوص هذا البند وتأيد قرار دائرة الفصل فيما قضى به من نتيجة بشأنه.

وفيما يخص استئناف المكلف بشأن بند (عدم بحث بند الدائنون للأعوام من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، موضوعاً) فيمكن اعتراض المكلف بأن الزكاة لا تجب إلا بتوفر شروطها، وأن الديون تمنع الزكاة، فضلاً عن أن الديون قصيرة الأجل، وهو ما يستوجب عدم إضافتها للوعاء الزكوي للأعوام محل الخلاف، في حين دفعت الهيئة بأنها تتمسك بصحة إجراءاته وسلامته وتطلب رد استئناف المكلف وتأيد قرار دائرة الفصل. وبعد اطلاع الدائرة على ملف القضية وما احتواه من مستندات وأوراق، وحيث إن المكلف لم يعترض على هذا البند ابتداءً أمام الهيئة في خطاب اعتراضه، وحيث إن دوائر لجان الفصل ودوائر الاستئناف يحكم عملها القواعد المنظمة لها، وحيث استبان لهذه الدائرة صحة النتيجة التي خلصت إليها الدائرة مصدرة القرار محل الطعن، وأن في الأسباب التي أقامت عليها قرارها ما يكفي لتأييد هذا القرار، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى رفض استئناف المكلف وتأيد ما انتهى إليه قرار دائرة الفصل بخصوص هذا البند.

وفيما يخص استئناف المكلف بشأن بند (تعديل الخطأ في رصيد أول العام للأرباح المرحلة) فيدعي المكلف وجود خطأ في إقراره لعام ٢٠١٣م، ويطلب تعديله، في حين دفعت الهيئة بأنها تتمسك بصحة إجراءاته وسلامته وتطلب رد استئناف المكلف وتأيد قرار دائرة الفصل. وبعد الاطلاع على القرار محل الطعن وحيث تبين أنه ثبت أمام دائرة الفصل وجود خطأ في إقرار المكلف يتمثل في إضافة رصيد الأرباح المرحلة آخر المدة بدلا من رصيد أول المدة، وحيث إن الذي يضاف إلى وعاء الزكاة هو المبلغ الأقل من هذين الرصيدين، وحيث كان رصيد أول المدة أقل من رصيد آخر المدة، وحيث لم تنف الهيئة هذا الخطأ ولم توضح في مذكرتها الجوابية على استئناف المكلف قيامها بتصحيح الخطأ من تلقاء نفسها، وحيث إن إبقاء هذا الخطأ من غير تصحيح يؤدي إلى فرض الزكاة على مال لا تجب فيه الزكاة، الأمر الذي يتقرر معه لدى هذه الدائرة وجوب تصحيح هذا الخطأ من قبل الهيئة للوصول إلى الوعاء الزكوي الصحيح.

القرار

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من المكلف/ شركة.... سجل تجاري (... رقم (... على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (IRF-13-2020) الصادر في الدعوى رقم (Z-168-2018) المتعلقة بشأن اعتراض المكلف على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٥م.

ثانياً: وفي الموضوع:

١- قبول استئناف المكلف بشأن بند (عدم حسم إيرادات الاستثمارات المزكاة) وتعديل قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض بتقرير عدم حسم حصة المكلف في أرباح الشركات المستثمر فيها من الدخل السنوي لكل عام من أعوام الخلاف، وتقرير حسم استثمارات المكلف من وعاء الزكاة بنفس المبلغ المثبت في قائمة المركز المالي المعدة في نهاية كل عام من أعوام الخلاف، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

- ٢- رفض استئناف المكلف بشأن بند (عدم حسم الاستثمارات في شركة... لعام ٢٠١٥م) وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- ٣- رفض استئناف المكلف بشأن بند (عدم بحث بند الدائنون للأعوام من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، موضوعاً) وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- ٤- قبول استئناف المكلف بشأن بند (تعديل الخطأ في رصيد أول العام للأرباح المرحلة)، وإلزام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتصحيح الخطأ للوصول إلى الوعاء الزكوي الصحيح، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،